

Distr.
GENERAL

S/1994/1175
17 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وموجهة الى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوسنة والهرسك
لدى الأمم المتحدة

لقد أخذت قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية البوسنة والهرسك تصطنع لنفسها تدريجيا ولاية جديدة أخذت تتسلل الى مكان الصدارة النسبية. على أن هذه الولاية الزائفة لم يعتمدها مجلس الأمن ولم يقرها أبدا. ويساور حكومة جمهورية البوسنة والهرسك القلق من جراء الآثار التي تترتب على هذه الولاية غير المرخص بها وتطلب الى مجلس الأمن أن يقوم على وجه السرعة باستعراض الحالة.

وتسعى هذه الولاية الزائفة الى احتلال مكان الصدارة بما تمليه من أن جميع الولايات والتدابير المتعلقة بقوة الأمم المتحدة للحماية، بما فيها الولايات والتدابير التي وضعها مجلس الأمن تحديدا، ينبغي أن تمر أولا باختبار تصفية يحدد مدى تنفيذها. فالولايات والتدابير التي يمكن أن تزيد خطر قيام "صرب البوسنة" بأعمال انتقامية يتم تهميشها أو تجاهلها. وبهذا المنطق فإنه يتعين تهميش أية ولاية لقوة الأمم المتحدة للحماية أو أي تدبير تقوم به إذا انطوت هذه الولاية أو هذا الإجراء على إمكانية إضعاف الميزة العسكرية التي يتمتع بها "صرب البوسنة" أو إضعاف الحصار المفروض على البوسنة، ومن ثم على إمكانية تغيير الوضع الراهن، كما يتعين تهميشهما أيضا خوفا من اغتصاب صرب البوسنة. ولقد تبدى ضرر هذه الولاية الزائفة وأثرها العكسي أكثر ما تبدى في الطريقة التي طبقت بها على الحالة القائمة حول سراييفو.

وانطلاقا من نظرية أن جيش جمهورية البوسنة والهرسك يملك قوة مشاة لها التفوق من حيث الحافز والفعالية، فقد اعتبر أن جيش "صرب البوسنة" يعتمد على التفوق الساحق لأسلحته وعلى حصاره للمناطق المدنية في الاحتفاظ بميزته العسكرية عموما. وقبل إنشاء "منطقة الاستبعاد" التي أقامها حلف شمال الأطلسي حول سراييفو في شباط/فبراير ١٩٩٤، كانت قوة الأمم المتحدة للحماية لا تتجنب فقط اتخاذ أية تدابير يمكن أن تنطوي على إضعاف لميزة "صرب البوسنة" فيما يتعلق بالأسلحة، ولكنها كانت أيضا تتفاوض عن الحصار المستمر المضروب حول سراييفو. (أخبرني موظفون بقوة الأمم المتحدة للحماية في أكثر من مناسبة أن ما يقوم به "صرب البوسنة" من تشديد للحصار حول سراييفو بل ومن قصف للمناطق المدنية بها ينبغي أن يفهم على أنه تدبير مضاد للضغط الذي يمثله تفوق مشاة جيش البوسنة في بعض مناطق المعارك الأخرى داخل سراييفو وخارجها).

والظاهر أن قوة الأمم المتحدة للحماية قد تبنت وجهة نظر "صرب البوسنة" وهي أن محاصرة سراييفو ومركز سكانها المدنيين كرهائن هما إجراءان عسكريان مضادان لهما شرعيتهما.

ومن حسن الحظ فإن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) بشأن "المناطق الآمنة"، من خلال مفهوم منطقة الاستبعاد التي يفرضها حلف شمال الأطلسي، قد غيرت هذا الوضع فيما يبدو بصفة دائمة. على أن من سوء الحظ أنه قد حدث مرة أخرى تراجع إلى نفس وجهات النظر المشبوهة التي تفضت عن الجناية التي تعرضت لها سراييفو والتي تشكل جوهر هذه الولاية الزائفة الجديدة.

إن القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) يقضيان بإزالة جميع الوحدات العسكرية وجميع الأسلحة التابعة لـ "صرب البوسنة" من مدن المناطق الآمنة وضواحيها بينما سُمح تحديدا لجيش جمهورية البوسنة والهرسك بأن يحتفظ بقوات مشاته وبأسلحته. ولقد كانت "منطقة الاستبعاد" التي فرضها حلف شمال الأطلسي بمثابة تعزيز عملي لفكرتي الردع العسكري والرد العسكري اللتين توخاهما القراران المذكوران أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك فإن جيش جمهورية البوسنة والهرسك، التزاما منه بحسن النية وكخطوة لزيادة احتمال استجابة "صرب البوسنة" للإنذار الذي قدمه حلف شمال الأطلسي، قد وافق أيضا على إزالة أو تحييد أسلحته الثقيلة داخل منطقة الاستبعاد على الرغم من أن القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) قد أجازا صراحة لجيش البوسنة أن يحتفظ بقواته وأسلحته داخل منطقة الاستبعاد.

ويبدو، لسوء الحظ، أن ولاية إنشاء "المناطق المأمونة" ومنطقة الاستبعاد حول سراييفو قد أعيد تعريفهما في الولاية الزائفة على النحو التالي:

١ - لما كان "صرب البوسنة" لا يستطيعون الاحتفاظ بحصارهم حول سراييفو بدون وجود الأسلحة الثقيلة المستعبدة الآن من منطقة الاستبعاد التي يفرضها حلف شمال الأطلسي، ولما كان تغيير هذا الوضع الراهن قد ينطوي على خطر قيام "صرب البوسنة" بأعمال انتقامية ضد قوة الأمم المتحدة للحماية، ولما كان الحصار يعتبر لهذا السبب إجراء عسكريا مضادا له شرعيته، فإن قوة الأمم المتحدة للحماية ينبغي وزعها على نحو يبقي على الوضع الراهن ويمنع إضعاف مواقع الحصار التي يتخذها "صرب البوسنة". وأي تخفيف للحصار لا يمكن أن يتحقق إلا نتيجة مساومة واتفاقات مع فاضلي الحصار وإلا كان هناك خطر أن تنحاز قوات الأمم المتحدة للحماية أو تتعرض للانتقام.

٢ - ولما كانت قوات المشاة بجيش جمهورية البوسنة والهرسك تعتبر أكثر تفوقا، فإن ما تقوم به من أعمال للدفاع عن المدنيين وعن سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية داخل منطقة الاستبعاد قد اعتبرت أيضا قوات الأمم المتحدة للحماية تحديا للوضع الراهن يمكن أن يؤدي بدوره إلى عدم الالتزام من جانب "صرب البوسنة" والى تحديهم لقوات الأمم المتحدة للحماية. وهناك داخل قيادة قوات الأمم المتحدة للحماية من يعطون الأولوية لخطر عدم امتثال "صرب البوسنة" وخطر قيامهم بأعمال انتقامية (بما في ذلك الأعمال التي يمكن أن يزيد منها قيام حلف شمال الأطلسي بأية أعمال للتنفيذ)، ومن

ثم فقد اختاروا أن يصفوا أي عمل عسكري تقوم به البوسنة بأنه عمل ضار بدلا من اعتباره تدبيراً للدفاع عن مصالح المدنيين والمصالح السيادية المشروعة. وهكذا فقد تم، من الناحية العملية، إخضاع المصالح السيادية لجمهورية البوسنة والهرسك لاحتمال قيام "صرب البوسنة" بأية أعمال انتقامية ضد قوة الأمم المتحدة للحماية.

٣ - ولتبرير هذه السياسة الخاطئة أخلاقيا وقانونيا على نحو أكثر فعالية، كان من المناسب أيضا التشكيك في شرعية مركز جيش جمهورية البوسنة والهرسك وشرعية أهدافه. وعلى ذلك يتعين تصوير جيش جمهورية البوسنة والهرسك على أنه يقف على نفس المستوى الأخلاقي والقانوني أو دون المستوى الأخلاقي والقانوني الذي يقف عليه "صرب البوسنة". ولهذا السبب فإن بعض المسؤولين في قوة الأمم المتحدة للحماية لم ينطقوا بكلمة نقد في المناسبات العديدة التي كان يمكن فيها نقد أعمال "صرب البوسنة"، في الوقت الذي أظهروا فيه حرصا فائقا على توجيه اللوم، الحقيقي أو المصطنع، إلى جيش جمهورية البوسنة والهرسك. وكان آخر ما ظهر فيه هذا الموقف هو الحملة الحماسية والمتعجلة التي شنها بعض المسؤولين في قوة الأمم المتحدة للحماية حين ادعوا بلا روية وعلى غير أساس أن جيش البوسنة اشترك في التمثيل ببعض جنود "صرب البوسنة"، ومن ثم صوروه في صورة من القبلية والبربرية لا يختلف فيها عن غيره.

٤ - وأخيرا فإن استخدام "صرب البوسنة" للأسلحة الثقيلة داخل منطقة الاستبعاد يجري السكوت عليه باعتباره أمرا ضروريا لاحتفاظ "صرب البوسنة" بميزتهم العسكرية وبالوضع الراهن. ونتيجة لذلك، فإنه عندما شن صرب البوسنة هجوما داخل منطقة الاستبعاد في سراييفو واعتمدوا على نيران الأسلحة الثقيلة مطلقين نيرانها من مواقع داخل منطقة الاستبعاد الى مواقع أخرى داخل هذه المنطقة، سكتت قوة الأمم المتحدة للحماية عن هذا العمل على الرغم من انتهاكه الواضح لوضع سراييفو كممنطقة آمنة وتجاهله للإنذار المقدم من حلف شمال الأطلسي. فقد أطلق "صرب البوسنة" ما يزيد عن ١ ٠٠٠ قذيفة على منطقة الاستبعاد في يوم واحد فقط من أيام الهجوم الذي شنوه بدون أن يكون هناك رد مناسب من جانب قوة الأمم المتحدة للحماية. ومن ناحية أخرى فإن ثمة عناصر معينة داخل قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية البوسنة والهرسك قد علت أصواتها مسارعة إلى نقد بعض الأعمال التي لم تقم بها إلا بعض قوات المشاة في جيش جمهورية البوسنة والهرسك، بل قامت، بدون ولاية من الأمم المتحدة، بالتهديد بضربات جوية يقوم بها حلف شمال الأطلسي (في الوقت الذي كانت فيه أعمال جيش البوسنة تتم في امتثال تام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة).

إن هذه الولاية الزائفة قد دفعت بنا إلى حالة أزمة وإلى حافة الكارثة. فهي لم تقتصر على تجاهل من هو الجاني ومن هو المجني عليه بل انها في الواقع قد وضعت كلا منهما مكان الآخر. وهي تلغي الفوائد المقصودة من الإجراءات التي صدرت بها ولايات من الأمم المتحدة. وحتى لو نحينا جانبا الإفلاس الأخلاقي لهذه الولاية الزائفة المعيبة، فإنه يتعين إلغاؤها على الفور للأسباب التالية:

(أ) أنها لم تعتمد في أية قرارات قائمة اتخذتها الأمم المتحدة ولا أية ولايات اعتمدها مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات والولايات التي تتناول ما سمي "المناطق الآمنة" ومنطقة الاستبعاد، بل إنها في الواقع تتعارض مع هذه القرارات وهذه الولايات؛

(ب) أنها تتجاهل فعلا، بدلا من أن تتحدى، الحصار الذي فرض على سراييفو لما يقرب الآن من ١٠٠٠ يوم، وهو ما يؤدي إلى إحكام هذا الحصار؛

(ج) أنها تقوض الجهود والأهداف التي تضمنتها خطة السلم التي وضعها فريق الاتصال بإبقائها على الوضع الراهن وتقديم المبرر لمن يفضلون الاستمرار في معارضة السلم والاحتفاظ بوضعهم الراهن الذي يحقق لهم المزايا؛

(د) إنها ولاية غير شرعية ولا تتسق مع سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ولا سلامتها الإقليمية، ولا مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن لإعادة تأكيد ما ذكر أعلاه.

إننا نود، مرة أخرى، أن نعرب عن تقديرنا للأغلبية الساحقة من أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية وأفراد القوات الإنسانية لما يبذلونه من جهود موجهة صادقة النية داخل جمهورية البوسنة والهرسك. على أنه ما لم تتخذ على وجه السرعة خطوات تصحيحية، فإن مجمل الأعمال التي صدرت بها ولايات من الأمم المتحدة وتمت داخل جمهورية البوسنة والهرسك سوف تتعرض للتخريب والتبديد نتيجة لولاية لم يؤذن بها. فالإبقاء على الوضع الراهن غير المقبول ليس معادلا للحفاظ على حيطة قوة الأمم المتحدة للحماية، بل هو في الواقع مناقض له تماما. ومن الواجب إعادة المسؤولين عن العمل خارج قرارات مجلس الأمن وعلى نحو مناقض لها الى جادة الصواب أو التصدي لهم على الوجه المناسب. ومن ناحيتنا فإن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك ستواصل التعاون إلى أقصى حد مع قوة الأمم المتحدة للحماية ومع سائر الجهود الأخرى التي صدرت بها ولايات. وعلى النحو نفسه فإن من يعملون خلافا لما صدرت به ولايات مجلس الأمن لا يمكن لهم مواصلة التمتع بالمركز القانوني وبالامتيازات التي يضيها عليهم عملهم كمنفذين لولايات الأمم المتحدة.

وأرجو مساعدتكم الكريمة في تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد شاكربيه

المندوب الدائم
